التكامل الاقتصادي العربي و اشكالية عدم تحقيق الامن الغذائي العربي

أ.مباركة نعامة
جامعة الجلفة

الملخص

إن مقومات التكامل التنموي العربي كبيرة على اعتبار أن الوطن العربي يشكل إقليميا تنمويا متميزا على المستوى العالمي، إذ تتجانس فيه المعطيات الحضارية واللغة والسكان والدين مما يسهل عملية التكامل التنموي، والتي تفرضها الضرورات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية والعسكرية، و كذا القضاء على التحديات الأساسية والتي من بينها ضعف الأمن الغذائي والتجزئة والتخلف والصراع العربي الإسرائيلي والصراعات الإقليمية، وبهذا يجب تحقيق الوحدة العربية والمشروع الاقتصادي العربي المشترك في جميع المجالات.

الكلمات المفتاحية : التكامل التنموي ، التكامل الاقتصادي العربي ، الأمن الغذائي العربي، مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي .

abstract

The integration of the elements of a great Arab development on the grounds that the Arab world is a regionally distinct developmentally at the global level, The data converge the cultural, language and religion of the population and which facilitates the integration process of development, And the necessities imposed by economic, political, strategic, military, And as well as the elimination of the fundamental challenges among which is the weakness of the retail and food security, underdevelopment and the Arab-Israeli conflict and regional conflicts, And this must achieve Arab unity and joint Arab economic project in all areas.

Key words: integration of development, economic integration of the Arab, Arab food security, the draft program of emergency food security ..

مقدمة

منذ بداية السبعينات، و مع الترويج لأهمية تحقيق الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية ، كمكونين أساسين لمنظومة الأمن القومي ، بدأت الدول في كافة أنحاء العالم تُولى أهمية لهما، والوطن العربي كرقعة مهمة من هذا العالم، شرع في الاستجابة لفهم الموقف الغذائي و الاقتصادي الذي يمر به ، والذي يستدعي منه القيام بإستراتيجيات للتنمية الصناعية و الزراعية و بالاعتماد على الإمكانيات الطبيعية والبشرية و حتى التكنولوجية التي يملكها، بغية الوصول إلى فائض في الإنتاج (بنوعيه الزراعي والصناعي)، وذلك لزيادة نصيب المواطن العربي من الأمن الغذائي عن طريق هذا الانتاج والتأكيد على أن هذه الزيادة لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال تضافر الجهود العربية و تبادلاتها التجارية الغذائية ضمن تكامل اقتصادي عربي يحقق المطالب، وبذلك تعاظم الاهتمام بمضمون الأمن الغذائي وضرورة تحقيقه بواسطة تكامل اقتصادي فعال، هذا حتى لا يستخدم الغذاء كسلاح ضده، أو بمعنى أخر سلاح الغذاء مقابل سلاح النفط، الذي يستحوذ الوطن العربي على نسب كبيرة منه لها أثرها في الاقتصاد العالمي، وهو الواقع الذي يعيشه الوطن العربي في عصرنا الحالي، و هذا ما يدفعنا لطرح الاشكالية التالية :ما هو مسار التكامل الاقتصادي العربي؟ ، و ما مدى مساهمته في تحقيق الامن الغذائي العربي ؟

وللإلمام أكثر بالموضوع تم تقسيم البحث إلى النقاط الموالية :

أولا : مستوى التكامل الاقتصادي العربي

I- مفهوم التكامل الاقتصادي العربي و مظاهره

II- بعض نماذج تجسيد التكامل الاقتصادي العربي

III - المعاهدات و الاتفاقيات في مجال تحقيق التكامل الاقتصادي العربي

VI- بعض الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول العربية بعد سنة 2000

ثانيا : ضعف الأمن الغذائي العربي والتعاون العربي في مجال تعزيز الأمن الغذائي

I-مؤشرات ضعف الأمن الغذائي العربي.

II-حالة ناقصي الغذاء في الوطن العربي.

III-أهم تجارب التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي.

VI-التكامل العربي وفقا للميزة النسبية كحل لتحقيق الأمن الغذائي

أولا : مستوى التكامل الاقتصادي العربي : و يمكن إدراج أهم ملامح التكامل الاقتصادي العربي ، بداية من مفهوم التكامل على النحو التالي:

I- **مفهوم التكامل الاقتصادي العربي و مظاهره :** وهنا يمكننا التطرق الى :

1- مفهوم التكامل العربي : يقصد به العمل العربي المشترك الذي يخص الجانب الاقتصادي ، والذي من أهدافه إزالة عوائق تنقل الأشخاص والعمالة والسلع و رؤوس الأموال بين الدول العربية، وهو يعمل على التنسيق بين السياسات والبرامج لاستنباط إستراتيجية موحدة لكل القطر العربي، وتوفير الأدوات والوسائل اللازمة لتنفيذها و ضمان استغلال ثرواته بعقلانية، وتطوير جميع قطاعاته ومحو الفوارق العرقية و الاجتماعية بين أفراده، وتحقيق أمنه و استقراره.

2- مظاهر التكامل الاقتصادي: حاول العرب إظهار نية التكامل الاقتصادي في عدة هيئات قاموا بإنشائها منها:

ا- إنشاء الجامعة العربية:[1] التعاون العربي قديم قدم التاريخ، ولكنه بالمفهوم القطري يعود إلى تاريخ توقيع بروتوكول الإسكندرية في أكتوبر 1944، والذي أنشا بموجبه جامعة الدول العربية، وقد قام بوضع إطارها العام و ميثاقها الذي يشكل قانونها الإساسي، وبعد عام (1945) تم التوقيع على نشاط اللجنة الدائمة للشؤون الاقتصادية و المالية في الجامعة، و قد دعت المادة (02) من ميثاق الجامعة العربية بشكل واضح إلى التعاون، و جاء في هذه المادة « توثيق الصلات بين الدول المشاركة فيها، وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها، و صيانة استقلالها و سيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية و مصالحها » ، و قد حددت تلك المادة مجالات التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات التالية :

- الشؤون المالية و الاقتصادية (التجارة، الجمارك، العملة، الزراعة و الصناعة) ؛
- شؤون المواصلات و الشؤون الثقافية و الاجتماعية و الصحية ؛

ب- إنشاء مؤسسات التمويل الإنمائي العربي: وهي المؤسسات التي أُنشأت على نطاق عربي، و بين عدد من الدول العربية، و ذلك لتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي العربي، وفيما يلي عرض لأهم هذه المؤسسات[2]:

-الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي: يضم في عضويته جميع الدول العربية، وقد أُنشا بمقتضى اتفاقية وافق عليها المجلس الاقتصادي في 16 ماي 1968، بهدف الإسهام في تمويل مشروعات الإنماء الاقتصادي في الأقطار الأعضاء عن طريق القروض الميسرة وتشجيع انتقال رؤوس الأموال العامة و الخاصة ، و تجميعها لإيجاد علاقات استثمارية .

---

[1] محمد أحمد عقلة، **التنمية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر و التوزيع، بدون مدينة النشر، (1995)، ص: 182.

[2] دعد رفيق دلال، مرجع سبق ذكره، ص ص: 47-48.

-**المؤسسة العربية لضمان الإستثمار:** تضم هذه المؤسسة في عضويتها جميع البلدان العربية باستثناء البحرين و الصومال و جيبوتي، دخلت حيز التنفيذ في 1974/4/1، وبدأت نشاطها في أفريل 1975، أنشأت المؤسسة من أجل تأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضا مناسبا عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية.

- **صندوق النقد العربي:** يضم في عضويته جميع البلدان العربية باستثناء جيبوتي، تمت الموافقة على اتفاقية إنشاءه من كل من مجلس الوحدة الاقتصادية في 1975/2/4، والمجلس الاقتصادي في 1975/12/8، وتم التوقيع عليه في 1974/04/26، وقد دخل حيز التنفيذ إبتداءا من 1977/12/11، يهدف الصندوق في المدى البعيد على إرساء القواعد النقدية للتكامل الاقتصادي العربي محاولة منه تصحيح الإختلالات في موازين مدفوعات الدول العربية الأعضاء، و تحقيق أشكال و صور من التكامل النقدي ينتهي بإنشاء عملة موحدة.

-**المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين:** هي إحدى المنظمات المتخصصة تعمل في إطار جامعة الدول العربية وإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي تقررها مؤتمرات القمة العربية، تهدف إلى تحقيق التنسيق و التكامل الصناعي العربي و الإسهام في تنمية و تطوير الاقتصاد العربي و زيادة قدراته في مجال الصناعة ، الطاقة و التعدين[1].

-**المنظمة العربية للتنمية الزراعية:** أنشئت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مطلع التسعينات لغرض مساعدة الدول العربية على تطوير تنمية قطاعاتها الزراعية ، والعمل على تطوير الموارد الطبيعية والبشرية لهذه البلدان و إعداد الدراسات الخاصة بالسياسات الزراعية ، وتحديد الفجوة الغذائية وأسبابها ووضع برنامج الأمن الغذائي، و بناء نظام قواعد معلومات زراعية متقدم، إضافتا إلى إعداد المشروعات الإنمائية و تنفيذها[2].

II- **بعض نماذج تجسيد التكامل الاقتصادي العربي:** حاولت بعض الدول العربية التكامل اقتصاديا فيما بينها من خلال تكتلات اقتصادية إقليمية و ثنائية يمكن ذكرها على النحو التالي:

1- التكتلات الاقتصادية الإقليمية: تمثلت التجارب الإقليمية العربية في ثلاث تجارب هي[3]:

أ- **تجربة المغرب العربي** : بدأت التجربة في عام 1964 بتشكيل اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة المكونة من مندوب دائم عن كل من الأقطار العربية الأربعة، تونس، الجزائر، ليبيا و المغرب، وانسحبت ليبيا من المجموعة عام 1970، إلا أنه خلال الفترة (1964-1975) لم يحدث أي تقدم اقتصادي بينها، بل لجأ كل قطر منفرد إلى محاولة التنمية بأسلوبه الخاص، وفي فيفري 1989، تم عقد القمة الثانية لدول المغرب العربي والتي ضمت كل من الجزائر وتونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، وقد أصدرت 3 وثائق نصت الوثيقة الأولى قيام الاتحاد المغربي، ونصت الثانية على هيكل الاتحاد، أما الوثيقة الثالثة فقد خُصت لإجراءات ومراحل التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين الدول الأعضاء

ب - تجربة الخليج العربي: تضم هذه التجربة الأقطار الخليجية الستة (السعودية، قطر، الكويت، الإمارات، سلطنة عمان والبحرين)، والتي دخلت في وحدة اقتصادية كاملة من خلال مجلس التعاون الخليجي في ماي 1981.

---

[1] **المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين**، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول تصنيف العمليات الصناعية و مراجعة نظام cpc، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب أسيا، بيروت،(2004)، ص: 2.

[2] **مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي**، المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية،(أفريل 2005)، ص: 46.

[3] نواصري مختار، **واقع و أبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي و دورها في تحقيق الأمن الغذائي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، (2003)، ص: 79-81 بتصرف.

ج - تجربة واد النيل: كانت هذه التجربة بين مصر والسودان، وبدأت عام 1969 بهيئة مجلس التنسيق الاقتصادي، ثم دخلت فيها ليبيا في عمل تكاملي اقتصادي انتهى بخلافات سياسية، ثم جاء منهج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي في عام 1974 لتجديد التجربة ، إلا أن التجربة كلها توقفت عندما تغير نظام الحكم في السودان في عام 1985.

الملاحظ على التجارب السابقة انه قد نجحت تجربة الخليج العربي وفشلت تجربتي المغرب العربي وواد النيل ، إلا أن الأمر الذي يؤخذ على هذه التجارب أنها أخذت من نظرة إقليمية مجردة ولم تأخذ في الاعتبار الإطار العربي الكلي.

2- التكتلات الاقتصادية الثنائية: كان أهمها[1]:

أ- الوحدة الاقتصادية: السورية- اللبنانية: شكلت لبنان وسوريا وحدة اقتصادية جمركية، مصرفية مع تجول للمراسيل والأشخاص، ولكنه نظرا لتناقض المصالح بين سوريا ولبنان أخذت هذه الوحدة تنهار تدريجيا، فالبنان الذي اعتمد مبدأ الحرية الاقتصادية لم يستطع مواكبة سوريا التي اعتمدت الاقتصاد الموجه وحماية السلع الوطنية وتصريفها، وأعلنت دمشق بانقضائها في 12 أوت 1950 في مذكرة قدمت إلى الحكومة اللبنانية.

ب- الوحدة الاقتصادية السورية- المصرية: أعلنت هذه الوحدة في ماي 1958 تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة ، وقد كان الهدف المعلن لهذه الوحدة هو تطوير الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي طبقا للمصالح المشتركة، إلى أنه فشلت هذه الوحدة أيضا نتيجة المعارضة القوية لها من جهة، والاختلاف بين الأنظمة السياسية والاقتصادية بين البلدين وخاصة النظام المالي والنقدي من جهة اخرى .

ج -الاتفاق التجاري السوري – العراقي: تم هذا الاتفاق بعد الانفصال المصري السوري، وكان يهدف إلى تطوير التجارة بين البلدين ليصبح فيما بعد تعاونا مستقبليا وتنسيقيا عن طريق الوحدة، ولكنه لم يدم طويلا، كما لم يدم التعاون المتمخض عنه كميثاق العمل القومي الذي وقع سنة 1978 بين سوريا والعراق.

مما سبق نجد أن جميع الاتفاقيات السابقة قد فشلت، وذلك لاختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية، كما أنها لم تقم على تخطيط مسبق ودراسة معمقة، بل أن أكثرها كان ردة فعل لشيء طارئ وشعور مفاجئ بين الرؤساء بضرورة هذه الاتفاقيات.

III - المعاهدات و الاتفاقيات في مجال تحقيق التكامل الاقتصادي العربي

تم عقد عدة اتفاقيات تحاول الوصول إلى التكامل الاقتصادي العربي أهمها :

1- معاهدة الدفاع العربي المشترك و التعاون الاقتصادي : تم عقدها سنة 1951، و تضمنت اتفاقيتين، الأولى هي العمل على الاتفاق بين الدول العربية للدفاع المشترك ضد أي اعتداء يقع على أية دولة أو أكثر، والاتفاق الثاني هو العمل على توفير الرفاهية في الدول العربية و رفع مستوى المعيشة فيها، وقد تم إنشاء مجلس للدفاع العربي المشترك يتولى ما يتصل بالمهمة الأولى و إنشاء مجلس اقتصادي يهتم بالمهمة الثانية، كما وانعقدت أول دورة للمجلس في مارس 1953[2].

2- اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية: تعتبر من أهم الاتفاقيات التي أقرها المجلس الاقتصادي في قراره رقم: 1957/6/3، ودخلت حيز التنفيذ في: 1964/4/30، و تعتبر بداية للاتجاه نحو التكامل العربي الاقتصادي، وقد سعت هذه الاتفاقية إلى تحرير انتقال السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء من القيود الجمركية و الإدارية ، و بذلك تحقق المرحلة الأولى من الوحدة و هي منطقة التجارة الحرة، بالإضافة إلى توحيد التعريفات

---

[1] عادل خليفة، **اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، (1996)، ص:77.

[2] صبري فارس الهيتي، **التنمية السكانية و الاقتصادية في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

الجمركية للدول الأعضاء في جدار جمركي واحد تجاه العالم الخارجي ، وبذلك تحقق المرحلة الثانية و هي الاتحاد الجمركي[1].

3- العمل الاقتصادي العربي المشترك في عمان: يعتبر مؤتمر القمة العربي الحادي عشر (11) المنعقد في مدينة عمان عام 1980 ، من أهم وأبرز مؤتمرات القمة العربية ، لأنه يمثل أول مؤتمر ركز اهتمامه على الجانب الاقتصادي، والذي تم ترجمته في شقه التجاري باتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري لعام 1981، وبجانبه العملي بإعلان المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي لعام 1984 بشان القوى العاملة العربية .

VI- بعض الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول العربية بعد سنة 2000: وُقعت بعض الاتفاقيات العربية أهمها[2]:

- وقعت اتفاقية رباعية للتبادل التجاري الحر بين كل من المغرب والأردن وتركيا ومصر يوم 25 فيفري 2004، والتي دخلت حيز التنفيذ يوم 27 مارس 2007.
- تم توقيع اتفاق تسهيل وتنمية التبادل التجاري مع الدول العربية بتونس في 27 فيفري 1981، والمصادقة عليها في المغرب يوم 11 مارس 1993، تضمنت هذه الاتفاقية أهداف متعددة من أهمها تحرير التبادل التجاري التدريجي بمعدل 10% في السنة، والتي أصبحت مطلقة اعتبارا من جانفي 2005.
- وقعت سوريا العديد من الاتفاقيات شملت اتفاقية التجارة الحرة مع الجزائر وموافقة الحكومة في نوفمبر 2005 على القانون المقترح للمصادقة على اتفاقية التجارة الحرة بين سوريا والأردن ، والموافقة على القانون المقترح للمصادقة على اتفاقية النقل البحري بين سوريا واليمن.
- على المستوى الإقليمي تم الاتفاق على إلغاء الرزنامات الزراعية كليا منذ بداية 2005، حسب ما نص على ذلك البرنامج التنفيذي وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.

ثانيا : ضعف الأمن الغذائي العربي والتعاون العربي في مجال تعزيز الأمن الغذائي

على الرغم من بعض الجهود العربية في سبيل تطوير وتحقيق تعاون اقتصادي على شكل تنفيذ بعض المشروعات الجماعية في مجال التنمية الاقتصادية، والتي خصت بشكل رئيسي التنمية الزراعية، وتعزيزها من خلال المنظمات العربية والإقليمية، إلا أن هذه الجهود لم تساهم في توفير القدر الكافي من الغذاء الملبي لحاجات الإعداد الآخذة في التزايد من السكان .

I-مؤشرات ضعف الأمن الغذائي العربي: و يمكن الوصول لمؤشرات الأمن الغذائي العربي، واستنتاجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): مؤشرات الأمن الغذائي العربي لـ2007

المؤشـــــــــــــر	النـــــسبة المئويـــة

[1] دعد رفيق دلال، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

[2] **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، (ديسمبر 2009)، ص:195.

1- نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء.	32
2- نسبة الاكتفاء من الحبوب.	47,9
- منها القمح ودقيقه.	46,8
- الذرة الشامية.	36
- الأرز.	73.4
- الشعير.	29,7
3- الإنفاق على البحث والتطوير الزراعي من الدخل الزراعي.	1,1 0,9
4- الإنفاق على البحث والتطوير الزراعي بالمليار دولار أمريكي.	55,547 13,361
5- إجمالي واردات الحبوب والدقيق بالألف طن.	170
6- إجمالي واردات الحبوب والدقيق بالمليون دولار.	40
7- نصيب الفرد من واردات الحبوب والدقيق بالكيلوغرام.	34,2
8- نصيب الفرد من واردات الحبوب والدقيق بالدولار.	104
9- قيمة الواردات الغذائية بالمليار دولار.	10,1
10- نصيب الفرد من الواردات الغذائية بالدولار.	326,731
11- قيمة الصادرات من السلع الغذائية بالمليار دولار.	
12- عدد سكان الوطن العربي في عام 2007.	

المصدر: محمد سمير مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص:135.

وبالنظر لهذه المؤشرات التي تم التوصل إليها، نجد أنها مؤشرات ضعيفة، ولا تسد كل حاجات المواطن العربي من الغذاء، كما وتم مقارنة هذه المؤشرات على أساس الحبوب والقمح لأنها المكون الرئيسي للغذاء العربي.

II-واقع ناقصي الغذاء في الوطن العربي: وفقا لإحصائيات برنامج الأغذية العالمي حول مناطق البلدان النامية ، تضم المنطقة العربية النسبة الأدنى ممن يعانون سوء التغذية، قياسا بإجمالي السكان، إلا أنها شهدت ارتفاعا في نسبة من يصيبهم سوء التغذية منذ تسعينات القرن العشرين، إذ تصاعدت هذه النسبة في المنطقة من نحو 19,8 مليون نسمة في الفترة ما بين العامين 1990-1992 إلى 25,5 مليون بين العامين 2002-2004، ويمثل هؤلاء حوالي 10% من إجمالي عدد السكان، ويمثل هذا الرقم 3% من عدد الذين يعانون سوء التغذية من إجمالي سكان العالم، ويقيم العدد الأكبر من ناقصي الغذاء أي أكثر من 18 ملايين نسمة في السودان، ويليه اليمن بـ8 ملايين ، ومن اللافت للنظر أن ثمة شرائح من السكان لا تحصل على ما يكفي من الغذاء في بلدان غنية مثل الإمارات و السعودية والكويت، ومن حيث الإحصائيات تَبين أن الجوع لا يمثل مشكلة إنسانية في عدد من الدول العربية، ففي الإمارات وتونس وليبيا كان عدد المصابين بسوء التغذية اقل من 2.5% من إجمالي السكان في فترة 2002-2004، و يقابل ذلك بصورة حادة الأوضاع في جزر القمر والسودان واليمن، التي تعاني معاناة شديدة من انعدام الأمن الغذائي وينتشر فيها الجوع بنسبة 60% و 26% و 38% من السكان على التوالي، وفي بلدان أخرى تتفاوت المعدلات بين 2,5 و 4% باستثناء الأردن والمغرب (6% في كل منهما) والكويت (5%) وموريتانيا (10%)، ووفقا للمسح المذكور، يمكن توزيع العرب على أربع فئات من حيث مستوى العجز الغذائي وكيفية معالجته :[1]

[1] **تقرير التنمية الإنسانية العربية لـ 2009**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009)، ص: 124.

الفئة الأولى: وتضم الصومال التي تتسم بعدم فعالية إعادة توزيع الغذاء قبل الإجراءات التي يمكن إن تحدث لإسراع معدلات نمو الإمدادات من الغذاء سوءا من خلال الإنتاج و الاستيراد ، ومشكلة هذه الفئة تكمن في أن عدم كفايتها من الغذاء يرجع في جزء كبير منه إلى ارتفاع الأهمية النسبية للفقر.

الفئة الثانية: وتضم كل من اليمن و السودان، إذ لم يعد نصيب الفرد فيها كافيا لتُحدث إعادة توزيع الغذاء آثار ايجابية للقضاء على مشكلة الغذاء، إلا بعد زيادة معدلات النمو الغذائي، لأن هذه الفئة ضمت الدول ذات الدخل المنخفض، ومن ثم فإن معظم أفراد مجتمعاته ذو قدرات شرائية منخفضة، وهو ما قد لا يساعد على زيادة العرض من الإمدادات الغذائية في تحسين أوضاعهم الغذائية، إذ لم ترافقه إجراءات اقتصادية تزيد من قوتهم الشرائية أو ضمان عدالة التوزيع الغذائي.

الفئة الثالثة: تضم كل من الجزائر والاردن والسعودية والكويت، ويشير متوسط نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية فيها، إلى أنه مرتفع بما فيه الكفاية لتمكين برامج إعادة توزيع هذه الإمدادات من أحداث أثار ايجابية في المتوسط المذكور.

الفئة الرابعة: تشكل كل من مصر ولبنان والمغرب وليبيا وسوريا وتونس والإمارات، ويشير متوسط الإمدادات من الطاقة الغذائية في هذه البلدان إلى أنه يمكن للإجراءات التوزيعية لهذه الإمدادات أن تحدث أثار ايجابية في أوضاع نقص الغذاء وتفاوت توزيعه.

وبهذا نجد أن هناك اتساع للخيارات أمام العديد من البلدان العربية، ولاسيما المجموعتين الثالثة والرابعة لإعادة توزيع الغذاء بصورة يمكن معها تحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي، كما أنه ووفقا للتطورات الاقتصادية التي حدثت في المنطقة العربية، فإن البلدان العربية التي حققت التقدم الأكبر في الحد من انتشار قصور الغذاء هي جيبوتي والكويت وموريتانيا ، وقد حققت السودان بعض التقدم غير أن الجوع، مازال شائعا فيه إلى حد خطير، أما الأردن والسعودية ولبنان ومصر والمغرب واليمن فشهدت مؤخرا ارتفاعا في أرقام الجياع وفي نسبة الانتشار، فيما سجلت الجزائر وسوريا انخفاضا بسيطا في انتشار القصور الغذائي، ولكن ليس في أعداد من يعانون قصور الغذاء، ومما سبق هناك حقيقة وحيدة مفادها أن عدد المصابين بقصور التغذية[1] قد ازداد بـ5,7 ملايين بين الفترتين 1990-1992 و 2002-2004، وهذا العدد هو في تزايد مستمر رغم تضافر الجهود، والتي اعتبرت محتشمة أمام هذه الحقيقة .

III- **أهم تجارب التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي [2]:** تم توقيع عدد من الاتفاقيات بهدف تحقيق التكامل بين الدول العربية في مجال التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي وفي إطار هذه الاتفاقيات تم إعداد إستراتيجية الأمن الغذائي في عام 1980، وتشكيل فريق الأمن الغذائي في عام 1983، الذي قام بإعداد 153 مشروعا لإنتاج السلع الغذائية موزعة على 13 دولة عربية، وتم اختيار 27 مشروعا منها تحضى بالأولوية، إلا أن هذه المشاريع واجه تنفيذها عدة عقبات، كما تم تأسيس الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية عام 1974، وقد نفذت عدد من المشاريع لتنمية الثروة الحيوانية بلغت تكاليفها حوالي 232 مليون دولار، كما أنشئت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي عام 1976، وقد ساهمت في عدد من مشروعات التصنيع الزراعي تشمل صناعة السكر واستخراج الزيوت وإنتاج الأعلاف.... و بلغت قيمة استثماراتها لغاية 2006 حوالي 454 مليون دولار، إلى جانب ذلك إنشاء العديد من المنظمات العربية المتخصصة كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة (كساد)، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية....

---

[1] **تقرير التنمية الإنسانية العربية لـ 2009**، مرجع سبق ذكره ، ص: 125.

[2] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ل2009** ، ، صندوق النقد العربي، (2009)،ص ص: 169.165 بتصرف.

وقد ساهمت هذه المنظمات في تقديم المعونة المختلفة، كما تم إعداد برنامج التنسيق والتكامل الزراعي العربي عام 1986، بالتعاون بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وقد كان التطور المهم في العمل العربي المشترك هو الاتجاه التمويلي بإنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الذي بدأ نشاطه في عام 1974 وساهم بحوالي 97 مشروعا للتنمية الزراعية وبناء السدود التي بلغت قيمتها حوالي 3,5 مليار دولار، هذا عن العمل المشترك بين الدول العربية كافة، كما أنه قامت أيضا عدة دول عربية بإنشاء صناديق وطنية للتنمية بهدف تقديم المساعدة الإنمائية للدول العربية مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وصندوق السعودية للتنمية وصندوق أبو ظبي للتنمية، وقد ساهمت هذه الصناديق والمؤسسات في تمويل عدد من المشاريع لإنتاج السلع الغذائية ومشاريع البني الأساسية، وقد ساهمت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي اكتملت إجراءات العمل بها عام 2005 في تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية، وفي عام 2006 أقرت القمة العربية التي عُقدت في الرياض إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025)، وقد نظمت برامج محددة لتحقيق الأمن الغذائي، كما أنه خلال السنوات الأخيرة قامت بعض الدول العربية، بتنفيذ المشاريع الزراعية في السودان، حيث قدمت الحكومة السودانية مساحات واسعة من الأراضي لكل من الأردن وسوريا والإمارات، كما بدأت كل من مصر والسعودية والإمارات بالتنسيق مع الحكومة السودانية لإقامة مشاريع زراعية لإنتاج السلع الغذائية في السودان وخصوصا في المناطق الشمالية التي تتوافر فيها فرص كبيرة لإنتاج القمح [1]، ورغم هذه الجهود والتي تدل على نية عربية في مواجهة مشكلة نقص الغذاء ، إلا أنها غير كافية للوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها، أما عن أهم مشروعين للأمن الغذائي والتكامل الاقتصادي فقد كانا:

1- **السوق العربية المشتركة:** تم تبني قرار السوق الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية رقم (17) بتاريخ 1964/08/13، وهي قائمة على فكرة تحرير التبادل التجاري كمدخل للتكامل الاقتصادي، كما تتضمن ليس فقط مجرد تحرير التجارة بين الأقطار العربية، ولكنها تستهدف في النهاية إنشاء سوق عربية مشتركة على إن تطبق البلاد العربية تعريفة جمركية موحدة على الاستيراد من الخارج وإقامة مشاريع مختلفة للتنمية و تعزيز التعاون العربي الاقتصادي[2]، ولكن الواقع هو أن هذه السوق هي منطقة تجارية وليست سوق لأن ما ألت إليه هو مخالف لذلك إذ تعثرت هذه السوق بعدة معوقات سياسية واقتصادية وحتى اجتماعية.

2- **مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي:** أقرت قمة الكويت الاقتصادية والتنموية والاجتماعية عام 2009، إطلاق المشروع الطارئ للأمن الغذائي، ويهدف المشروع إلى تعزيز فرص الاكتفاء في السلع الغذائية الرئيسية التي تمثل الجزء الأكبر من قيمة الفجوة الغذائية العربية، وتشمل مجموعة الحبوب والمحاصيل السكرية والبذور الزيتية، ومن ثم تحقيق الاستقرار في الإمدادات وتوفير فرص عمل جديدة في المناطق الريفية ، ويشمل المشروع عدد من الدول العربية تم اختيارها في ضوء الأهمية النسبية لعدد السكان وتوفير الموارد الزراعية والمياه وهي تونس والجزائر والسودان والعراق ومصر والمغرب واليمن، ويُنفذ المشرع على ثلاث مراحل خلال الفترة 2010-2030 ، وذلك بمشاركة بين الحكومات والقطاع الخاص، ويتوقع أن يُسفر المشرع خلال مراحله الثلاث بصور تراكمية عن تحقيق زيادات مباشرة في إنتاج الحبوب تقدر بحوالي 20,4 مليون طن تمثل 81% من الإنتاج المحلي و 6,3 مليون طن من الأرز و 26 مليون طن من المحاصيل السكرية

---

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 165..170 بتصرف

[2] **دراسات شاملة لتوثيق سياسات الزراعة في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة** ، مرجع سبق ذكره،ص:21

وحوالي مليون طن من المحاصيل الزيتية يمثلون 93% و 81% و 69.3% من الإنتاج المحلي على التوالي، ومن المتوقع أن يوفر 8,6 مليون فرصة عمل خلال مراحله الثلاث [1] ، إلا أن تنفيذ المشروع لم يبدأ بعد كما لا يمكن الحكم عليه إلا بعد مشاهدة نتائجه .

VI-التكامل العربي وفقا للميزة النسبية كحل لتحقيق الأمن الغذائي : يرتبط تحقيق الأمن الغذائي من خلال تنمية اقتصادية عربية، والتي لن تتم إلا بالعمل العربي المشترك، ويرتبط هذا التعاون والتكامل بتوفير الموارد والإمكانيات التي تعزز الاستثمارات المشتركة، والذي سينعكس إيجابا على مجمل الأوضاع الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة ومنه تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية كافة، وقد تبين من خلال حالة الموارد أن الوطن العربي يمتلك الكثير من القدرات التي تمكنه من تحقيق تنمية اقتصادية تؤدي إلى توفير الاحتياجات الغذائية، وتحقيق فوائض تصديرية من السلع الغذائية النباتية والحيوانية التي تتميز بها المنطقة العربية، إذ تمتلك كل دولة عربية ميزة نسبية تميزها عن غيرها من الدول العربية، تمكن من تحقيق تكامل عربي زراعي، إذ تمتلك السودان أراضي زراعية وثروة حيوانية معتبرة يمكن استثمارها، كما تمتلك مصر وسوريا وتونس أراضي زراعية صالحة لتطوير المنتوج الزراعي، بالإضافة إلى انه تتوافر الدول النفطية على موارد مالية تمكنها من توفير المكننة الزراعية والأسمدة والبذور المحسنة التي تؤهل لزيادة الإنتاج والقيام بمشاريع التنمية المختلفة، بالإضافة إلى كل ما سبق يمتلك الوطن العربي قوة بشرية فتية قادرة على القيام بمهمة التنمية الاقتصادية ووجود مؤهلات علمية لا يستهان بها موزعة على أنحاء الوطن العربي يمكنها إحداث الكثير في مجال البحوث الزراعية وتحديث الإنتاج الزراعي والصناعي العربي، وبهذا لا يمكن تحقيق تكامل اقتصادي والوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الغذاء إلا بالميزة النسبية التي تتوافر في أرجاء الوطن العربي، والتي تثبط المعوقات وتجعل من التكامل الاقتصادي مهمة ممكنة التحقيق.

المقترحات و التوصيات :إن التنسيق و التكامل الاقتصادي في الوطن العربي يعتبر الخطوة الأساسية للوصول إلى الوحدة الاقتصادية العربية مجاراتا لمتطلبات تنمية مشتركة لجميع أنحاء القطر العربي، وتحقيقا للأمن الغذائي وما يفرزه من تحديات وصعوبات اقتصادية و سياسية، يمكن تجنبها و تفاديها على نطاق مشترك و بعيدا على الفردية الدولية التي لن تحقق الأهداف المرجوة لوحدها في كثير من الأحيان، ولتحقيق هذه الأهداف نحن بدورنا نرى انه هناك مجموعة من الإجراءات يجب اتخاذها و التى تعتبر كمقترحات لتوطيد هذا التكامل العربي و خاصة الزراعي منه و هي :

1- تشجيع الاستثمار العربي المشترك من خلال دعم مجالين أساسيين أولهما مجال المشاريع الكبرى القادرة على الاستثمار في قواعد الموارد الأوسع للإنتاج النباتي و الحيواني، و المجال الثاني تشجيع الاستثمار في تكنولوجيا الزراعة الحديثة، لتحقيق التطوير الرأسي للزراعة العربية خاصة و أن نسبة الأراضي المستغلة في الزراعة تعتبر الأقل في العالم.

2- تعزيز القدرات الإنمائية العربية على أساس تكاملي من خلال تجنب التكرار في إقامة المشاريع المشتركة و اهتمام كل قطر و فق الميزة النسبية التي يتمتع بها، لتجنب تماثل الهياكل الإنتاجية و تنافسية السلع المتشابهة ، التي وقفت في السنوات الماضية في وجه تطوير التجارة العربية البينية ، كذلك لابد في هذا الشأن إجراء الإصلاحات الاقتصادية لتصحيح الاختلالات الهيكلية ، و تهيئة شروط زيادة الأنشطة الإنتاجية من خلال تنسيق تكاملي و إنتاج السلع القابلة للتجارة بين البلدان العربية و خاصة التجارة الزراعية .

3- يمتلك السودان طاقات زراعية هائلة، و يفتقر للموارد المالية، و في مقدور الدول العربية التكامل ماليا، لتعظيم الاستثمارات الزراعية في السودان و تحويلها إلى سلة غذاء حقيقة تؤتي بثمارها على كل العرب.

---

[1] **التقرير الاقتصادي العربي ل2010** ، ، صندوق النقد العربي، (2010)، ص:196 .

على الرغم من كل المعوقات التي وقفت في مسار العمل الاقتصادي العربي المشترك و أثقلته وأثرت في ظروف حركته، و في مستوى أعماله و انجازاته، فأنه مازال مطلبا حتميا و ملحا، لإعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية العربية بما يتلاءم و مستلزمات الألفية الثالثة و المراهنة على إمكانية نجاح منطقة التجارة العربية الكبرى في إطار العمل العربي المشترك لاستنادها إلى جملة من المعطيات الإيجابية كما أنه لا يكفي إيجاد المناخ الملائم لتحقيق الطموحات، بل لابد من توفير الإرادة السياسية لذلك، و تجاوز النزعة القطرية الضيقة و الالتزام بالقرارات التكاملية لأنه و بدون التكامل العربي سوف يكون العرب على هامش النظام العالمي، و سيكون كل قطر عربي بسوقه المحدودة عاجزا عن توفير أفضل شروط التبادل مع التكتلات الاقتصادية العالمية لوحده.

قائمة المراجع :

1- محمد أحمد عقلة، **التنمية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر و التوزيع، بدون مدينة النشر، (1995)، ص: 182

2- **المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين**، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول تصنيف العمليات الصناعية و مراجعة نظام cpc، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب أسيا، بيروت،(2004)،

3- **مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي**، المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية،(أفريل 2005)،

4- نواصري مختار، **واقع و أبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي و دورها في تحقيق الأمن الغذائي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، (2003)،

5- عادل خليفة، **اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، (1996)،

6- صبري فارس الهيتي، **التنمية السكانية و الاقتصادية في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره..

7- **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، (ديسمبر 2009)،

8- **تقرير التنمية الإنسانية العربية لـ 2009**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009)،

9- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ل2009** ، ، صندوق النقد العربي، (2009

10- **التقرير الاقتصادي العربي ل2010** ، ، صندوق النقد العربي، (2010